

لماذا تحتاج شركتك للتدقيق الإلكتروني IT Tax Audit قبل تدقيق مصلحة الضرائب؟

لأن VCFO سوف يساعدك في تحقيق معايير الرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية بما يحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية، وهي 12 معيارًا للرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية، وتندرج تحت ثلاث مجموعات رئيسية وذلك كما يلي:

معايير الرقابة العامة (الخاصة ببيئة النظام):

1. الفصل بين المسؤوليات.
2. التوثيق المستندي للبرنامج.
3. الرقابة على الأصول الآلية.
4. رقابة وتأمين الدخول على البرنامج.

معايير الرقابة الخاصة بالتطبيقات:

5. الرقابة على المدخلات.
6. الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات.
7. الرقابة على المخرجات.

معايير التطبيقات المالية والمتطلبات الضريبية:

8. الأحكام العامة.
9. الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة.
10. الرقابة على تطبيقات المبيعات.
11. الرقابة على تطبيقات المشتريات.
12. الرقابة على تطبيقات المخازن.

معايير الرقابة العامة (الخاصة ببيئة النظام):

تشمل إجراءات الرقابة على البيئة التي تعمل بها الحسابات الآلية وإجراءات التطوير والحفظ والتشغيل، وتهدف إلى ضمان تطوير وتنفيذ التطبيقات والملفات والبرامج والعمليات في الحسابات الآلية بصورة صحيحة ومناسبة، وهي تشمل مجموعة من المعايير التي تحكم النظام العام وتحيط بالبيئة الخاصة بنظام الحسابات الآلية المستخدمة، وهي الحد الأدنى ويمكن زيادتها لتحسين الرقابة وتحسين الأداء، بناءً على توجيهات الشركة المستخدمة للبرنامج أو توجيهات الشركة المنتجة للبرامج والمراقبين لهذه النظم وتتمثل في أربعة معايير وذلك كما يلي:

المعيار (1): الفصل بين المسؤوليات:

هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى الفصل بين المهام (الوظائف) المتعارضة لمنع التلاعب ومنع عمليات الغش والاحتيال.

نطاق المعيار: جميع الوظائف سواء الإشرافي أو التنفيذي.

بنود الرقابة على المعيار:

- الفصل بين الوظائف المرتبطة بنظم الحاسبات الإلكترونية، يجب إعداد مصفوفة تحديد المهام والمسؤوليات (Segregation of Duties Matrix) للفصل بين الوظائف المتعارضة بنظم الحاسبات الإلكترونية وأن يتم اعتماد تلك المصفوفة من الإدارة العليا.
- الفصل بين المسؤولين عن العمليات المحاسبية والمالية المتعارضة.

المعيار (2): التوثيق المستندي للبرنامج:

هدف المعيار: يهدف هذا المعيار الى توفير وصف كتابي لما يقوم به النظام وكيفية القيام به، وكذلك توفير اساس للتشغيل والاستخدام والمراجعة الفعالة للنظم أو إعادة بناء النظام في حالة وقوع تلف أو تخريب وكذلك خرائط التدفق ونماذج المستندات والتقارير وأي وسائل أخرى للتعريف بأهداف نظام المعلومات والطريقة التي يعمل بها.

نطاق المعيار: يتم تطبيق المعيار على النظم والبرامج والعمليات وقواعد البيانات والتحديثات التي تتم عليها.

بنود الرقابة على المعيار:

- **توثيق النظام:** توفير سلسلة وافية وشاملة من الوثائق والمستندات المطلوبة لمساعدة المدققين والمستخدمين في فهم نواحي عمل النظام والإجراءات والتي تصف الغرض من نظام التشغيل ويشتمل على خرائط تدفق البيانات، وصف المدخلات، وصف المخرجات، رسائل الأخطاء، وقوائم الرقابة، وإجراءات تصحيح الأخطاء ومعايير الأمن.
- **توثيق البرامج:** توفير دليل تشغيل البرامج والذي يصف الغرض من البرنامج ويشتمل على قوائم البرنامج، إجراءات الرقابة، شكل المدخلات والمخرجات، نتائج اختبار البرنامج، وتعليمات التشغيل، للمساعدة على فهم كيفية تشغيل البرنامج.

المعيار (3): الرقابة على الأصول الآلية:

هدف المعيار: يهدف الى حماية معدات الحاسب وبرامج النظام وبرامج التطبيقات وقواعد البيانات من أخطار التلف العرضي أو محاولات التهديد أو التخريب المتعمدة.

نطاق المعيار: يطبق المعيار على جميع أجهزة الحاسب المستخدمة والشبكات والبرامج والتطبيقات وقواعد البيانات.

بنود الرقابة على المعيار:

- الحماية المادية وتأمين الوصول للبيانات.
- الصيانة.
- نسخ احتياطية للبيانات.
- أرشفة البيانات واسترجاعها.

المعيار (4): رقابة وتأمين الدخول على البرنامج:

هدف المعيار: يهدف الى منع الدخول بصورة مادية أو الكترونية الى أجهزة الحاسب والشبكات بطريقة غير شرعية واستغلال الحاسب بما يتماشى مع الأهداف العامة للشركة.

نطاق المعيار: يطبق على جميع الأجهزة والبرامج والتطبيقات ونظم الشبكات وقواعد البيانات.

بنود الرقابة على المعيار:

- الحماية من الدخول غير المصرح لأجهزة الحاسب الآلي.
- منع الدخول غير المصرح به على قواعد البيانات من خلال ID Number and Password.
- جدول صلاحيات المستخدمين.

المجموعة الثانية: معايير الرقابة الخاصة بالتطبيقات (Application Control)

تهدف هذه المعايير الى إحكام إجراءات الرقابة على التسجيل وسلامة البيانات في مراحل (المدخلات- التشغيل- المخرجات) وتوفير درجة معقولة من سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير.

المعيار (5): الرقابة على المدخلات (Input Control)

هدف المعيار: توفير درجة تأكد معقولة من صحة إدخال البيانات وعدم فقدانها أو الإضافة إليها أو الحذف منها أو عمل أي تعديلات غي مشروعة في البيانات.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار عند إدخال البيانات الى البرامج التطبيقية أو عند إعادة إدخالها مرة أخرى وذلك حتى يوفر البرنامج درجة معقولة من مصداقية البيانات من حيث التوثيق وتقليل الأخطاء ومنع تكرار إدخال البيان واكتمال إدخال البيانات المطلوبة.

بنود الرقابة على المعيار:

- قائمة بالأخطاء (Error listing)
- تحديد نوعية المدخلات (Field Checks)
- اجماليات المدخلات (Financial Totals)
- الاجمالي العشوائي (Hash Total)
- وجود نموذج لشكل البيانات.
- وجود مسلسل منتظم (Sequence Checks).
- وجود تمييز للأرقام الموجبة والسالبة.
- حماية الملفات الرئيسية بقواعد البيانات (Master Files Control)
- ضوابط حماية المدخلات.

المعيار (6): الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات (Processing controls):

هدف المعيار: يهدف الى توفير درجة تأكد معقولة من صحة تنفيذ عمليات معالجة البيانات.

نطاق المعيار: تطبيق هذا المعيار أثناء عملية تشغيل البيانات وكذلك ترحيلها.

بنود الرقابة على المعيار:

- مراجعة الترحيل (Posting Check).
- التحقق من تساوي الاجماليات.
- ائزان القيد المحاسبي.

- منع الترحيل في حالة وجود أخطاء.
- وجود رسالة تؤكد اكتمال الترحيل.
- الربط بين قواعد البيانات.

المعيار (7): الرقابة على المخرجات (Output controls):

هدف المعيار: يهدف الى تأكيد دقة المخرجات من عمليات تشغيل ومعالجة البيانات، بمعنى التأكد من أن مخرجات النظام المحاسبي كاملة ودقيقة ويتم توزيعها على المستخدمين الملائمين.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار على مخرجات البرنامج سواء كانت تقارير مطبوعة ورقياً أو ملفات ممغنطة وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط.

بنود الرقابة على المعيار:

- قصر صلاحيات الحصول على المخرجات على أشخاص معينة.
- وجود ملخص لبيانات كل تقرير واسم المسؤول عن التقرير.
- مرونة التقارير.

المجموعة الثالثة: معايير التطبيقات المالية والتطبيقات الضريبية (Financial Reporting and Tax Control)

يهدف الى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير وتشمل مجموعة من المعايير التي تظهر مقومات النظام التي تتمثل في (الوجود- الأمان- الصحة- الدقة- الاكتمال) ويجب أن تكون نقاط الرقابة التالية مبرمجة بالبرنامج التطبيقي المستخدم على الحسابات الآلية.

المعيار (8): الأحكام العامة:

هدف المعيار: يهدف الى تحديد المتطلبات الواجب توافرها في نظام الحاسب الآلي المستخدم.

نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار على الشركات المستخدمة لتطبيقات البرامج المحاسبية الآلية:

- تطبيقات الحسابات العامة.
- تطبيقات المبيعات.
- تطبيقات المشتريات.
- تطبيقات المخازن.

بنود الرقابة على المعيار:

- بيانات واجهة البرنامج (Interface)
- مكونات البرنامج (System Components)
- ترحيل البيانات (Posting)
- الافصح
- قصر صلاحيات الحصول على المخرجات على أشخاص معينة.

المعيار (9): الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة

هدف المعيار: تعتبر اليومية العامة أهم الدفاتر المحاسبية والعمود الفقري لها حيث يتم الترحيل منها الى حساب الأستاذ والتي يتم تجميعها حركاتها المدينة والدائنة لينشأ ميزان المراجعة لجميع الحسابات في نهاية الفترة والذي يتم بناءً عليه إعداد القوائم المالية والتي تعتبر الأساس عند محاسبة مصلحة الضرائب.

هدف المعيار: التحقق من سلامة وانتظام النظام المحاسبي الآلي.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار على جميع التعاملات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

بنود الرقابة على المعيار:

- التكويد.
- تمييز الترحيل.
- إنشاء وترحيل قيود اليومية.
- الترابط مع الأنظمة الفرعية الأخرى.
- الإفصاح.
- الترسيد.
- التقارير.

المعيار (10): الرقابة على تطبيقات المبيعات

هدف المعيار: الإيراد هو الدخل الذي ينشأ من خلال ممارسة المنشأة أنشطتها العادية ويشار اليه بمسميات عديدة ويهدف المعيار الى التحقق من صحة وواقعية البيانات المالية بتطبيقات المبيعات.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار على المحاسبة عن الإيراد المحقق من برنامج الحسابات الآلية (تطبيق المبيعات) والنتائج عن المعاملات والأحداث التالية:

- بيع سلع
- تقديم خدمات
- استخدام الغير لأصول المنشأة مما يتولد عنها عائد أو توزيعات أرباح.

بنود الرقابة على المعيار:

- الصلاحيات
- تكامل وترابط البيانات
- تصنيف وتمييز البيانات
- آلية إنشاء البيانات
- ترحيل البيانات
- التقارير